مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 03 السنة 2022 ص 217 - 236

تاريخ الإرسال: 2020/10/28 تاريخ القبول: 2022/09/24
تاريخ النشر: 2022/10/07

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع البريطانية في غرب إفريقيا ليبيريا أنموذجا.

The position of the United States of America towards British ambitions in West Africa, Liberia as a model.

عابد سفيان[1]، أ. د منصف بكاي[2]
جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، [1]abedsoufiane55@gmail.com
جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، [2] bakailmoncef10@gmail.com

الملخص:

إن الهدف من وراء إنجاز هذه الدراسة هو محاولة توضيح الجوانب الغامضة من طبيعة العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ليبيريا. وعليه فقد واجهت ليبيريا تهديدات خارجية خطيرة لسيادتها من القوى الاستعمارية الأوروبية بفرض قروض أجنبية عليها، وتضييق نطاق حدودها، إذ لم يكن إعلان الاستقلال يعني انتهاء مشاكل ليبيريا التي تثيرها كل من انجليزا وفرنسا، بل على العكس من ذلك، فقد زادت حدَة الصراع، إذ لم يرحب الإنجليز بقيام جمهورية في المنطقة، بل اعتبروا وجودها تحدياً صارخاً للسيطرة الأوروبية على الأراضي الإفريقية، هذا ما دفع بالحكومة الأمريكية بالتدخل حماية لمصالحها.

الكلمات المفتاحية: ليبيريا، سيراليون، بريطانيا، غرب إفريقيا، مشكلة الحدود.

Abstract:

This study aims at demonstrating the mysterious side of the relationships between the United states of America and the

republic of Liberia As this last received serious foeign threats of it sovereignty from the European colonial powers by implementing external loans on it andd limiting its borders. The declaration of the independence of Liberia has never markes an end to the problems made by both England and France, it rather tightened the sharpness of the conflict, as England did not welcome at all the establishment of a state in the region and considered it as a threat to the dominance of Europe of Africa. This what lead the USA to interfere in the region for its interests.

Keywords: Liberia, Sierra Leone, Britain, West Africa, The boundary problem.

المؤلف المرسل: سفيان عابد، الإيميل: ABEDSOUFIANE55@GMAIL.COM

1.مقدمة:

إن الحديث عن البنية الاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية، يجعلنا لا نهمل شريحة مهمة هي من بين المكونات الأساسية في تركيبتها، وهي فئة العبيد المهجرين من أصول إفريقية، حيث كان لها الدور الأساسي في قيام الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب، على إثر ذلك اتخذ الكونغرس قرارات هامة مُنحت بموجبها الحرية الكاملة لجميع العبيد الذين شاركوا في الحرب، هذا ما دفع بالعديد من المنظمات إلى المطالبة بتوطينهم في أراضٍ أخرى، حيث يمكنهم التمتع بمزيد من الحريات، التي يصعب الحصول عليها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة الرق.

وبهذا شكلت ليبيريا بموقعها الاستراتيجي المطل على المحيط الأطلنطي، وواجهتها البحرية، وبحدودها وثرواتها الطبيعية النادرة أهمية محورية في التوجه الأمريكي نحو القارة الإفريقية، جعلت الدوائر الأمريكية تضعها ضمن نطاق

المجموعة الاستراتيجية الأولى في القارة. وعلى هذا الأساس، واجهت ليبيريا تهديدات خارجية خطيرة لسيادتها من القوى الاستعمارية الأوروبية بفرض قروض أجنبية عليها، والرغبة في السيطرة على أراضيها، إذ لم يكن إعلان الاستقلال عام 1847م يعني انتهاء مشاكلها التي كانت تثيرها كل من بريطانيا وفرنسا، بل على العكس من ذلك، زادت حدَة الصراع، إذ لم يرحب الإنجليز على وجه الخصوص بقيام جمهورية زنجية في المنطقة، بل اعتبروا وجودها تحدياً صارخاً للسيطرة الأوروبية على الأراضي الإفريقية، وأشهر هذه المشاكل ما تعلق بمسائل ترسيم الحدود مع بريطانيا. وعليه، تعرضت ليبيريا خلال الفترة الممتدة من عام 1847م إلى غاية 1885م لمشاكل خطيرة من طرف بريطانيا للسيطرة على أراضيها، ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل للحفاظ على استقلالها، وعدم استعمارها من طرف بريطانيا. ولإعطاء الموضوع حقه، تتبادر إلى الذهن مجموعة من التساؤلات التي تسلط الضوء على بعض الحقائق التاريخية لجمهورية ليبيريا.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: ؟ **فيما يتجلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع البريطانية لليبيريا** ؟ أما عن الأسئلة الفرعية فيمكن طرحها كالآتي: كيف ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على استقلال واستقرار ليبيريا في ظل الأطماع البريطانية؟ وماهي التدابير التي أُتخذت ضد هذه الأخيرة؟.

وانطلاقًا من هذه التساؤلات، سوف نحاول في هذه الدراسة تفسير الأحداث واستخلاص النتائج، وذلك قدر التوصل قدر المستطاع إلى إزالة الكثير من الغموض الذي يكتنف تاريخ قارتنا السمراء بشكل عام وتاريخ ليبيريا وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

2. النزاع حول الحدود مع سيراليون (المستعمرة البريطانية) 1860-1885م:

1.2. الأطماع البريطانية في غرب افريقيا.

إن المتصفح والمتتبع لتاريخ ليبيريا الحديث والمعاصر يلاحظ منذ الوهلة الأولى أن هذا البلد يزخر بثروات كبيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر: العاج، الذهب، المطاط، الكاكاو، إضافة إلى تجارة الرقيق التي كانت تلقى رواجًا في الفترة الممتدة من القرن 17م إلى النصف الثاني من القرن19م.

إذ يرجع نشاط بريطانيا في المنطقة إلى أوائل القرن السادس عشر، وما يلاحظ أن دوافع بريطانيا لم تكن دوافع اقتصادية كما حدث في دلتا النيجر من حيث الاهتمام بالتجارة، وإنما كان هدفها الرئيسي في المنطقة هو مراقبة نشاط تجارة الرقيق بالدرجة الأولى[1]. في المقابل من ذلك، كانت بريطانيا حريصة على مستعمرة سيراليون التي تأسست في أوائل القرن 19، كما كانت مركزًا من مراكز تجمع الرقيق، ثم أصبحت بعد ذلك مأوى للعبيد، فنُقل بعض من حُرر من الرقيق من زنوج أمريكا ممن حاربوا إلى جانب بريطانيا خلال حرب الاستقلال الأمريكية[2]، كما وفد إليها بعض زنوج جمايكا، وقد سمى نسل هؤلاء الأرقاء الذين تختلط فيهم العناصر الزنجية غير الإفريقية بعناصر أخرى بالكاريول (Créoles)، أما بالنسبة لموقع سيراليون المحاذي لليبيريا أنشئ ميناء فريتاون عام 1792م، وأتاح له موقعه حراسة قوافل السفن في المحيط الأطلنطي ومراقبة تجارة الرقيق[3].

وبالرغم من أن سيراليون لم تكن أقدم المستعمرات البريطانية في القارة الإفريقية[4]، إلا أن أصلها يجب ألا ينسى، على اعتبار أنها أول مستوطنة أنشئت في إفريقيا سنة 1787[5]، لإقامة العبيد الذين تم تحريرهم في بريطانيا في سنة1772م في أعقاب صدور قرار لورد مانسفيلد (Eal Of Mansfield) والذي أسفر عن تحرير أربعة عشر ألفا من العبيد في انجلترا[6]. ولما كانت بريطانيا تعتمد في وجودها أولا وقبل كل شيء على إمكانيات التجارة مع الدول عبر البحار، فقد كانت دائما على

استعداد تام لزيادة مواردها، وتوسيع الشبكة التجارية البريطانية[7]. وكما اختارت بريطانيا من تلك القارة موقع سيراليون، وقع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على موقع ليبيريا لتكون وطنًا لزنوج الولايات المتحدة الأمريكية.

وما يلاحظ في هذه الفترة ظهور قوى أوروبية أخرى بدأت تنفذ بقوة في المنطقة، فالإنجليز على سبيل المثال قد وضعوا قدماً بليبيريا في القرن 16م ،عندما فتحوا مراكز تجارية لهم في تلك المنطقة، ومن ثمة بدأ التنافس بين الإنجليز والفرنسيين على تجارة الرقيق في المنطقة[8].

ففي وقت كانت فيه التجارة تخضع لمراقبة الحكومة الليبيرية، تم إنشاء قسم الجمارك والمراقبة، فأصبحت التجارة تخضع لمراقبة هذا القسم الذي لا حظ منذ بداية إنشائه أن التجارة غير منظمة، ولا تتماشى مع القوانين المعمول بها، لذلك أقدم الطاقم الإداري التابع للحكومة الليبيرية في القطاع، على وضع برنامج يهدف إلى تنظيم هذه الأسواق وضرورة تحديد الحدود. وعليه، تذكر المصادر التاريخية أن من بين أشد الصعوبات والتهديدات التي تواجهها ليبيريا، تلك المتعلقة بالحدود بين الجمهورية والمستعمرات المجاورة، ففي كل هذه النزاعات طلبت ليبيريا مساعدة حكومة الولايات المتحدة وتوجيهاتها، وبالفعل استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لها، لكن جهودها لم تحقق النجاح المنشود[9].

والجدير بالذكر، أن مشكلة الحدود بدأت تظهر ما إن لجأت حكومة جمهورية ليبيريا إلى فرض الرسوم الجمركية على التجارة في الداخل والساحل، حتى تحصل على مورد تستطيع منه الإنفاق على تنظيمها الإداري والحكومي، إلى أن ظهرت بعض المشاكل حول تخطيط الحدود بين البلدين، فقد كان للرئيس جوزيف روبرتس (Joseph Roberts) زيارة لبريطانيا عام 1847م، والتي تعتبر الزيارة الأولى له[10]، من خلالها استطاع روبرتس عن طريق الأموال التي حصل عليها من

الحكومة البريطانية من مد حدود الجهات التابعة لليبيريا غربا، بحيث شملت المنطقة المعروفة باسم غاليناس(Gallinas)، التي كانت من المراكز الهامة لتجارة الرقيق[11].

وعلى الرغم من تلك الزيارات التي كان يقودها الرئيس روبرتس، إلا أن ذلك أدى إلى حدوث مشكلة بين بريطانيا وليبيريا، حينما طالبت هذه الأخيرة– ليبيريا– بالإقليم الذي يمتد من (Cape Mount)[12] في الشمال الغربي حتى نهر سان بدرو (San pedro) في أقصى الجنوب الشرقي على بعد ستين ميلا من نهر كافالا، فرفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بحق ليبيريا في هذه المنطقة[13].

ومما يجدر بالذكر أن الاستراتيجية الليبيرية في هذه المرحلة كانت تهدف إلى توسيع حدودها على الشريط الساحلي الذي كان مستهدفًا من طرف البحرية البريطانية، ففي شهر ماي سنة 1852م تم شراء منطقة كاسا (Cassa)[14] المجاورة لنهر غاليناس من ناحية الشمال، وقد أشار لينش (William Francis Lynch) في تقريره الذي أعده عقب زيارته لهذه المنطقة في عام 1852، إلى نهر شيبار (Shebar) الذي أصبح بعد شراء منطقة كاسا الحد الشمالي للجمهورية [15].

وتستدعي الضرورة أن نشير إلى أن الرئيس روبرتس تمكن ففي سنة 1856 من توسيع حدود ليبيريا غربا عن طريق شراء الأراضي الممتدة خلف نهر (Mano) حتى نهر سيوا(Sewa)، ولم تعترض بريطانيا بهذا الشأن نظرًا لعدم اهتمامها بالمنطقة في ذلك الوقت[16]. وبما أن ليبيريا كانت مسرحًا للصراع الحدودي، أعلن التجار الإنجليز الذين كانوا يتعاملون مع السكان في الداخل، أن ليبيريا ليس لها حقوق دولية تخولها مثل هذه الحقوق من حيث احتكار نشاط تجارة الرقيق، أو فرض رسوم جمركية عليها، وقد أيدت الحكومة البريطانية تجارها المتواجدين بالمنطقة، ولم تعترف بمثل تلك الحقوق[17].

وعليه، فإن التجار الذين سبق لهم العمل في مناطق تجارية بليبيريا، والقيام بنشاطات تجارية على السفن التجارية في المنطقة، كانوا يختارون مناطق بعيدة عن مناطق نفوذ الحكومات القائمة، وقد تركز نشاط هؤلاء التجار في الجهات الواقعة بين سيراليون وليبيريا[18]، ولضمان تجارتهم وربحهم كان التجار الإنجليز يلجؤون إلى السلطات البريطانية لحماية مصالحهم ضد السكان الأصلين، سواء أكانت تلك الأحكام عادلة أو غير عادلة [19].

3. مشكلة التاجر الانجليزي هاريس (John .Myer Harris) 1860م:

أضحت مشكلة فرض الرسوم الجمركية أكثر حدة من طرف التجار البريطانيين في سيراليون الذين رفضوا الاعتراف بحق فرض الرسوم، وإجبارهم على دفعها،[20] فلم تكن التهديدات البريطانية المستمرة مجرد أعمال انتقامية، بل كان الهدف منها هو الاستلاء على الأراضي الليبيبرية [21]. في المقابل لم تبذل بريطانيا أي محاولات لنقض حق ليبيريا في الإقليم الساحلي، فوقعت على هذه الحدود عدة أزمات[22]، كان من أشهرها تلك الأزمة التي وقعت في سنة 1860م المعروفة بحادثة التاجر جون ميرس هاريس الذي رسا بالقرب من نهري سوليما(Sulima) ومانو(Mano) مستغلاً فرصة الوضع غير المستقر في تلك الجهات، لعدم فرض ليبيريا نفوذها في المنطقة بشكل كبير[23].

وإزاء إصرار وتحدي التاجر البريطاني هاريس على عدم الاعتراف بالسلطة الشرعية لليبيريا على تلك الجهات[24]، أرسلت حكومة ليبيريا باخرة من سفن إدارة الجمارك لمصادرة سفينتين خاصتين به[25]، وبالفعل تم القبض على سفن هاريس في المنطقة الواقعة بين رأس مونت ومانو بوينت(Man Poit)[26]، وهي داخلة في نطاق الحدود التي اعتبرت تابعة لليبيريا منذ سنة 1847 م بحجة عدم احترامه للقوانين الجمركية المتبعة في ليبيريا [27]، كما أعلنت الحكومة الليبيرية قبضتها وسيطرتها على الحدود بمصادرتها كل البضائع المخالفة للقانون، وبالرغم من الشكوى المقدمة من

حاكم سيراليون، اجتمعت على إثرها لجنة مختلطة في مونروفيا في مارس 1862 لدراسة هذه القضية[28]، التي عرض فيها مفوض بريطانيا الاعتراف بحقوق الليبيرين حتى نهر غالينـاس، لكن الحكومة الليبيرية أصرت على الاعتراف بجميع أراضيهم[29].

4. زيارة الرئيس بنسون إلى بريطانيا وانعكاساتها على المنطقة:

خلال زيارة التي جمعت الرئيس ستيفن ألن بنسون(Stephen Allen Benson)* لسيراليون في سنة 1862م، تزامن ذلك التاريخ مع زيارته إلى بريطانيا للتفاوض والوصول إلى حل نهائي ووضع حد لمشكلة الحدود بطرق ودية ، وعلى الرغم من حفاوة الاستقبال الذي حظي به الرئيس بنسون في سيراليون[30]، إلا أنه أحيل إلى لندن لاتخاذ القرار بهذا الشأن، وبمجرد وصوله اعترفت الحكومة البريطانية عن وزير خارجيتها البريطاني بالحقوق الشرعية لجمهورية ليبيريا على المنطقة الممتدة على الساحل[31].

وبالرغم من حدة الصراع القائمة بين التاجر هاريس والحكومة الليبيرية، استمرت مشكلة تسوية الحدود بين سيراليون وليبيريا معلقة، إذ بدأ التاجر الإنجليزي هاريس يتصرف باستقلالية تامة في المنطقة متحدياً بذلك سلطة حكومة ليبيريا، بتأييد من طرف السلطات الحاكمة في سيراليون، مما أدى إلى شن حروب داخلية بين السكان الأصلين، وعلى رأسهم قبيلة الفاي(Vai) التي اعتدى على حقوقها، فرغبت بالانتقام منه مندفعة إلى أحد مصانعه وأحرقته، لكنه – هاريس– حرض عليها قبيلة غالينـاس لمهاجمتها ليتمكن من الدفاع عن نفسه، بحكم توطيده لعلاقات تجارية، وصداقة مع الزعماء الأصلين[32].

5. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع البريطاني على المنطقة:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على إضفاء صيغة التهديد المباشر، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها كما يجب

إزاء هذا الوضع المتردي التي تحف به المخاطر، بإرسال باخرة حربية ممثلة في قائدها روبرت ويلسون شوفلدت(Robert Wilson Shufeldt)، الذي تصادف وجوده في هذه الفترة للفصل في القضية لهاريس بمبلغ 300 جنيه استرليني فقط، بعدما كان يتجاوز قرابة 6000 جنيه استرليني[33]، وبذلك حصلت ليبيريا على الاعتراف البريطاني لسلطتها الشرعية في مسألة الحدود الأنجلو–ليبيرية من نهر مانو إلى منطقة غالياس[34].

وفي هذا الصدد صرح شوفلدت [35] بخصوص طبيعة هذا الصراع بقوله: " أتوقع مناقشة طويلة وشاقة بخصوص مسألة الحدود، حيث يتوجب علينا سماع شهادة كل الأطراف، ليس المواطنين أو رعاياهم فقط، ولكن من الضروري التواصل مع رؤساء القبائل المختلفة لأنها ضمن المناطق المتنازع عليها" [36]. في المقابل من ذلك، كان هدف الإنجليز من وراء تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، هو اعتقادهم أن السلطات الليبيرية لا تستطيع إقرار الأمن والحفاظ على حدودها، كما طالبوا بتوسيع حدود مستعمرة سيراليون[37].

وعلى هذا الأساس أكدت حكومة ليبيريا على وضع خطة محكمة للسيطرة على المناطق المتنازع عليها، بضرورة اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوسط في حل المشكلة وحمايتها إذا لزم الأمر، غير أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيال هذه الظروف التزمت بالحيطة والحذر، وفوضت سفيرها في مونروفيا لتسوية الأمر بالشكل الذي يراه مناسبا، دون أن يلتزم بتقديم الحماية المطلوبة[38].

وكنتيجة لذلك أرسل وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ 16 جوان 1869 بكتاب للسفير الأمريكي بمونروفيا أكد فيه ما يلي: " تسلمت خطابكم الذي أشرتم فيه إلى النزاع الذي نشأ بين بريطانيا العظمى وجمهورية ليبيريا بشأن حدود الجمهورية، وما طلبته حكومة ليبيريا من توسط الولايات المتحدة في هذا النزاع وحمايتها إذا لزم

الأمر، وعليكم إخطار وزير الخارجية الليبيرية ردا على طلبه، أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إلى تقدم جمهورية ليبيريا إلى حد كبير بعين القلق."[39].

من خلال محتوى ومضمون الرسالة نلمس موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة التي تعرضت لها ليبيريا في تلك الفترة، والذي اتسمت بعدم الرغبة في التدخل لحل النزاع القائم بين ليبيريا وبريطانيا، هذا الأمر ما ينقص من سيادة ليبيريا على أرض الواقع أمام القوى الاستعمارية التي اعترفت بها كجمهورية مستقلة.

وبالموازاة مع ذلك تواصل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون ليبيريا، وبالنزاع القائم بخصوص بريطانيا وليبيريا، ففي 24 ماي 1871م كتب السفير البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكية يبلغه فيه، أن الحكومة البريطانية قد بعثت إلى رئيس الجمهورية بليبيريا تقترح عقد لجنة بريطانية ليبيرية مشتركة[40] لبحث تسوية الأمر، كما اقترحت إحالة جميع نقاط الخلاف في حالة عدم الوصول اللجنة إلى اتفاق على لجنة تعينها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض[41]. وعلى هذا الأساس، وافقت ليبيريا على هذا المطلب، وطُلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسل أحد ضباطها لحضور الاجتماعات بصفته حكمًا بين الطرفين المتنازعين[42].

6. عقد اللجنة المشتركة لمشكلة الحدود:

شُكلت اللجنة المشتركة، غير أنها لم تنجح في مهمتها بسبب رفض المندوب البريطاني تقديم نقاط الخلاف إلى الوسيط الأمريكي[43]، وسرعان ما اتضح للكوم برادفورد(Bradford) العضو المحايد في اللجنة التي عينتها الحكومة الأمريكية، بأن البريطانيين سعوا لكسب الوقت من خلال سلسلة من التأخيرات، وذلك بدافع إغراء زعماء القبائل وعلى رأسهم زعيم قبيلة غالياس[44] .

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، أقدمت السلطات سنة 1878 أن تقرر عودة اللجنة البريطانية المشتركة غير أنها لم تبدأ عملها إلا في أفريل 1879، والتي استمرت 25 يوما بدون نتيجة تذكر[45]، وأثناء تلك الفترة عمل البريطانيون على الضغط على زعماء القبائل في المنطقة الحدودية الواقعة غرب نهر مانو لإنكارهم بقيام بيع أجدادهم للأراضي إلى جمهورية ليبيريا من قبل[46]. وظل الأمر معلقا إلى حين تولى سير صمويل راول(Sir Samuel Rowel) منصب حاكم سيراليون، الذي أثار من جديد مطالب هاريس، بالإضافة إلى مطالب الحكومة الانجليزية بشأن قضية الحدود، ومع تزامن علم الولايات المتحدة الأمريكية بفشل اللجنة المشتركة في مهمتها، و الذي يرجع سبب ذلك إلى المندوب البريطاني حين تحقق من أن الوثائق التي أقرتها الحكومة الليبيرية لم يكن لها وجود حقيقي[47] .

وعلى ضوء هذه الظروف والشعور بالشك الذي ساور وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ما مدى قدرة وكفاءة الحكومة الليبيرية في مسايرة الوضع، أبلغت الوزارة سفيرها في مونروفيا وحذرته من عدم تقديم أية مشورة لرئيس جمهورية ليبيريا بشأن هذه المشاكل المحلية، إلا إذا كان واضحا أنه يعبر عن رأيه الشخصي، وأن ذلك لا يمثل وجهة نظر الحكومة الأمريكية بصفة رسمية [48].

ففي الوقت ذاته كانت بريطانيا ترغب في تسوية بعض مطالبها وحقوقها التي تدعيها، بتعويضها للرعايا البريطانيين، وإزالة الشكوك التي لا تزال قائمة حول حدود الجمهورية، إلى جانب الحدود والأقاليم الشمالية الغربية بشكل يرضي جميع الأطراف[49].

7. سياسة أرثر إليبانيك هافلوك(Arthur Havelock) في المنطقة :

تأزمت العلاقات بين بريطانيا وليبيريا، إذ أن كل منهما تمسك لموقفه أكثر من ذي قبل، وهذا ما دعا بالحكومة البريطانية بتعين ممثليها وأحد مفوضيها في

شهر فيفري سنة 1881 السيد " آرثر إليبانك هافلوك" خلفا لصمويل راو في منصب الحاكم الأول في سيراليون، ومستوطنات غرب إفريقيا، بالإضافة إلى منصب آخر إذ تم تعيينه قنصلاً بريطانيا في ليبيريا[50].

عمل الحاكم الجديد في فترة إدارته على إعادة بعث الخطوات الكفيلة للنفوذ البريطاني على الأراضي الممتدة من جزيرة شربرو حتى نهر مانو، وفي نفس الوقت إرغام ليبيريا على دفع التعويضات المستحقة لهاريس، وبناء على ذلك تقدم هافلوك إلى مونروفيا [51] بتاريخ 20 مارس 1882م مصمماً على رأس قوة قوامها أربعة سفن مسلحة[52]، وطالب الحكومة الليبيرية بأن تقبل فورًا تحديد خط الفاصل بين ليبيريا وسيراليون بطريقة تؤدي إلى فرض النفوذ البريطاني على المنطقة[53]. وبالفعل تمكن هافلوك من إرغام الحكومة الليبيرية على عقد اتفاق[54] ، الذي تنازلت بموجبه ليبيريا عن حقوقها في الأراضي الممتدة غربي نهر مافا، مع قبولها دفع التعويضات اللازمة لهاريس، و من المرجح أن يكون لهذا التدخل انعكاسات وفوائد مادية لبريطانيا على حساب جمهورية ليبيريا[55].

وعلى إثر ذلك، أبلغ حاكم سيراليون رئيس جمهورية ليبيريا أن الحدود بين المستعمرة الإنجليزية وليبيريا من نهر مانو الذي يعد بمثابة الحد الغربي للجمهورية الليبيرية بدلا من نهر مافا[56]، إذ شكلت هذه الأخيرة معارضة كبيرة داخل ليبيريا، ورفض مجلس الشيوخ الليبيري التصديق عليها رغم التهديد الذي تعرض له من الجانب البريطاني[57] .

وفي شهر مارس 1882م، تمكنت السلطات البريطانية الحاكمة في سيراليون من ضم الجهات الواقعة بين جزيرة شربرو ونهر مانو، ومع تأزم وتصاعد الوضع بهذا الشكل، اضطرت ليبيريا إلى الاستعانة واللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى في طلب المساعدة في سبيل إقناع السلطات البريطانية إيقاف احتلالها

لهذه الأجزاء الساحلية التابعة لها، وضمان إيجاد حل لهذه المشكلة عن طريق التحكيم والمفاوضات [58]. وهذا ما حملته الرسالة الموقعة بتاريخ 2 أكتوبر 1882م من طرف جون إتش. سميث (Jhno. H.Smyth) حول الأوضاع العامة في ليبيريا، ومن أبرز ما جاء في الرسالة : " ...لقد أجريت حديثا مع رئيس جمهورية ليبيريا، حيث انتهى هذا لقاء الجلسة بالتعبير عن المخاوف الجديدة فيما يتعلق بحكومته، بسبب المظاهر المهددة من طرف سلاح البحرية البريطانية، لكن هذه المخاوف قد تعززت بالمؤتمر الذي عقد هنا في مونروفيا في الأول من مارس، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أنها : في الوقت الذي لا تعارض فيه التسوية التي فرضتها بريطانيا، وفي الوقت نفسه أبلغت الوزارة سفيرها في مونروفيا بأن يقدم النصح إلى ليبيريا والسلام وألا تقاوم أكثر من ذلك ن لضمان فرض سيطرتها داخل حدودها الفعلية وبدون التعرض لأية مضايقات مستقبلية" [59].

8. توقيع المعاهدة سنة 1885م:

حظيت ليبيريا بدعم كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في ما يتعلق بالاستعمار البريطاني والفرنسي، إذا تحركت ليبيريا وأعلنت عن توقيع المعاهدة سنة 1885 للدفاع عن حدودها في المنطقة . فعشية مؤتمر برلين 1884-1885 أصبح من المحتمل أن تستولي القوى الأوروبية على جزء كبير من الأراضي التي طالبت بها ليبيريا[60]، وإزاء هذا الوضع المتأزم، وتحت تأثير ما أبدته الولايات المتحدة الأمريكية من تحفظات، بادرت الحكومة الليبيرية بالعمل بتوجهات والتعليمات الأمريكية للحد من الصراع حول الحدود بين سيراليون وليبيريا، وانتهى الأمر بعقد اتفاقية في 11 نوفمبر 1885 [61] بين بريطانيا العظمى وجمهورية ليبيريا لتسوية الحدود الشمالية الغربية للجمهورية ومسائل أخرى، تم بموجبها اعتبار مصب نهر مانو كبداية لحدود ليبيريا الشمالية الغربية[62].

وعلى غرار ذلك، بذلت جمهورية ليبيريا جهداً كبيراً في إرسال رسائل احتجاج إلى مختلف القوى التي وقفت معها في توقيع معاهدات مسبقاً، لكن لم يكن هناك شيء آخر ممكن أن تقوم به ليبيريا اتجاه هذا الوضع المتأزم[63]، فقد أذن مجلس الشيوخ للرئيس بقبول الشروط التي تم إملاءها، وتم التوقيع على مسودة الاتفاق بعد زيارة صمويل رو إلى مونروفيا وقام بالمصادقة رسميا على الاتفاقية، وهكذا أثبتت بريطانيا قوتها مرة أخرى[64] .

1.8. بنود المعاهدة:

وبمقتضى الاتفاقية فقد نصت المادة الثانية من الاتفاق على ما يلي:

" يبدأ الخط الذي يمثل الحد الشمالي الغربي لجمهورية ليبيريا من نقطة على ساحل البحر، يتقاطع عندها الخط الذي يمثل الضفة اليسرى لنهر مانو مع الخط العام الذي يمثل ساحل البحر، ثم يسير خط الحدود على امتداد الضفة اليسرى لنهر مانو حيث يلتقي هذا الخط مع امتداد الذي يسير في اتجاه شمالي شرقي بالخط أو بامتداد الخط الذي يمثل الحدود الشمالية الشرقية أو الداخلية للمناطق التابعة للجمهورية، وبحيث ينحرف خط الحدود بطريقة تؤدي إلى وضع مدينة " بوبورو" داخل أراضي الجمهورية الليبيرية، وكذا القرى الأخرى التي تعتبر تابعة لها في وقت التوقيع على هذا الاتفاق[65].

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول أن هذا الاتفاق جعل بريطانيا أكثر هيمنة، إذ لم تجد ليبيريا في هذه الاتفاقية أية مكاسب، كما ساهمت مساهمة فعالة في فرض سيطرة القوات البريطانية وضغطها على دولة إفريقية، وبالتالي فرضت بريطانيا قوتها على المباحثات بين الطرفين واسترجاع سيادتها في المنطقة.

وفي هذا السياق، قامت للولايات المتحدة الأمريكية بإرسال بعثة عسكرية إلى ليبيريا، بقيادة الضابط تشارلز يونج (Charles Young) ، ووصل عدد البعثة

العسكرية إلى ثلاثة ضباط آخرين إلى مونروفيا، تلخصت مهمتها في تقصي الحقائق وتقييم الموقف، لوضع خطة لمساعدة ليبيريا على تنظيم قوة الحدود[66]. وخلال سير الجلسات المنعقدة أبلغت الحكومة البريطانية وزير الخارجية الليبيري، أنها تعتقد أن الفرنسيين إنما يحاولون الاعتداء على الأراضي الليبيرية، و إذا سمحت فرنسا باحتلال أية أجزاء من الأراضي الليبيرية من ناحية الشرق، فإن بريطانيا سوف تكون مضطرة إلى المطالبة بنصيبها المقابل من ناحية سيراليون.

9. الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تضييق الخناق على كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وخاصة التجار الإنجليز الذي كانوا يزاولون التجارة بطرق غير مشروعة داخل الأراضي الليبيرية تهربا من دفع الضرائب، حتى أقرت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التفاوض مع جمهورية ليبيريا ورؤسائها لبسط السيادة الليبيرية، وتعزيز مكانتها بفرض رسوم جمركية على حدودها للسيطرة على المصالح التجارية في المنطقة .

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز في الموقوف في وجه بريطانيا، كما كان لها تجربة كافية في مجال التصدي للإمبريالية الأوروبية، مما جعلها تكتسب رصيدًا وإرثًا تاريخيًا وظفته في مجال رسم معالم سياستها الخارجية، وهذا ما يفسر لنا مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جمهورية ليبيريا بشكل خاص، وقد فسر الكثير من المختصين في الشؤون الإفريقية النشاط المتميز للولايات المتحدة الأمريكية ودبلوماسيتها من أجل المحافظة على رصيدها التاريخي، لطبيعة العلاقات الثنائية ودعم استقلالها والمحافظة عليها، وعليه يمكن القول أن عوامل كثيرة ساهمت في نجاح ذلك المسعى للمحافظة على استقلال جمهورية ليبيريا.

أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت نهجًا حذرًا للغاية في علاقاتها العسكرية مع ليبيريا منذ لحظة إعلان بدئها رسميًا، بحيث تعاملت بحذر مع المطالب البريطانية في ليبيريا، وربما يرجع ذلك إلى حساسية هذه الفترة في تاريخ ليبيريا، والتي شهدت فيها أحداث انفصال ماري لاند، وقد فضلت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دورا في تلك الأحداث، وكانت المساعدات الأمريكية هي السمة الغالبة على ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لليبيريا خلال فترة الخمسينيات

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع والتنافس الأنجلو-ليبيري، فقد اختلف من مرحلة إلى أخرى، لكن السمة العامة هي ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لأسلوب المراوغة والدبلوماسية المباشرة في القرارات المهمة، في تحديد موقفها، وذلك من خلال المساعدات المالية والمعنوية في فرض الحماية، وقد ظهر ذلك بشدة خلال مؤتمر برلين 1884-1885، بالإضافة لذلك كانت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن الموقف العام لدولة ليبيريا موافقا لحماية الأراضي الليبيرية من أي تدخل أجنبي يهدد كياناتها السياسية.

المراجع:

[1]- إلهام محمد ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، كلية الدراسات الإفريقية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1999، ص 182.

[2] - W.O. Blake: The history of slavery and the slave trade, Political History of Slavery in The United States, published and sold Exclusively by subscription, Columbus, ohio,1861, p.358

[3]- إلهام محمد ذهني: المرجع السابق، ص 182.

[4] - John Donnelly : an introduction to the history of west Africa, The Syndics Of The Cambridge University Press, London, 1962,p.110

[5]- D Abdou Diouf : Le mouvement panafricaniste au vingtième siècle , La Francophonie, Organisation Internationale , 2006, p. 17

[6] -Robert W. July :The Origins of Modern African Thought: Its Development in West Africa during the Nineteenth and Twentieth Centuries,London,2004, p .48

[7] - Kennedy Melvin : The Relations between the United States and Liberia, 1816-1920, Manuscript in Clark University Library, Worcester, Mass, p. 83

[8]– منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ط1، دار الأمة، الجزائر 2017، ص 98

[9]- Jones Thomas Jesse: Education in Africa, Phelps-Stokes Fund, New-York, 1922, p. 301

[10] - Sawyer, Amos, author : The emergence of autocracy in Liberia : tragedy and challenge, Ics Press, California , 1992, p. 139

[11] - Johnston Sir Harry Hamilton: Liberia, Negro Universities Press , London, 1960, 241

[12] -Claude Andrew Clegg : The Price of Liberty: African Americans and the Making of Liberia, University of North Carolina Press, London, 2004, p. 210

[13]– صلاح أبو زيد رزق: علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بغرب إفريقيا في القرن التاسع عشر ، القاهرة، 1991ص 193–194.

[14] - Henri Emmanuel Wouwerman: Libéria: histoire de la fondation d'un état nègre libre, Bruxelles , Philadelphie, 1885, p. 261.262

[15] - William Francis Lynch: Report Of a Mission To Africa, Oct.17,1853 ,Executive Documents, House Of Representatives Doc.No.1.33rd Congress, Its session, p.345

[16] -Sisay, Hassan B: Big Powers And Small nations, A Case Study Of United States Liberian Relation, university Press Of America, Washington, 1985, P. 16

[17] - Benjamin Brawley Griffith : A Social History of the American Negro, Collier Mac Miian, London, 1921, p.172-173

[18] - Johnston: op.cit .p. 242

[19] -Ibid

[20] -Benjamin Brawley: op.cit. p. 203

[21] - Samuel R. Watkins: Liberia Communication: Author House, USA, 2007, p. 15

[22] - Sawyer, Amos, author : op.cit. p. 140

[23] -Elwood D. Dunn, Amos J. Beyan, Carl Patrick Burrowes: Historical Dictionary of Liberia, Scare crow Press, London, 2001, p. p. 160

[24] - Domie Jean-Marie Dore : La résistance contre l'occupation coloniale en Région Forestière, L Harmattan, 2015 , p .28

[25] - Elwood D. Dunn, Amos J. Beyan: op.cit. p. 457

[26] - Henri Emmanuel Wauwermans: op. cit. p.179

[27] - Starr Frederick : Liberia, University of California Libraries, Chicago,1913,p.101-102.

[28] - Domie Jean-Marie Dore : op. cit. p 29

[29] - Henri Emmanuel Wauwermans: op.cit. p .179.

*–ستيفن ألين بنسون (**Steven Allen Benson**)(21 ماي 1816 – 24 جانفي 1865): شغل منصب الرئيس الثاني لليبيريا من 1856 إلى 1864، وقبل ذلك، شغل منصب النائب الثالث لرئيس ليبيريا من 1854 إلى 1856 في عهد الرئيس جوزيف جينكينز روبرتس، كان بنسون أول رئيس يعيش في ليبيريا منذ الطفولة. انظر:

Elwood Dunn **Martin R. Delany: A Documentary Reader**, The University of North Carolina Press, United States of America ,2003, p. 464 -465.

[30] - Benjamin Brawley: op. cit. p .203-204

[31] - Domie Jean-Marie Dore: op. cit. p 29

[32] - Henri Emmanuel Wauwermans: op.cit. p.180.

[33]– محمد صلاح الدين محمد الطواب: ليبيريا الاستثمار الأمريكي وأثره على التطور الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ص 4.

[34]– محمد عبد المنعم يونس: إفريقيا بين الاسترقاق والتحرر (سيراليون)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1981، ص 110.

[35] - Clarence Clendenen, Robert Collins, Peter Duignan: Americans in Africa 1865 - 1900 Revolution, And Peace, Stanford University, Ireland, 1966, p.37

[36] - John Bassett Moore :A Digest Of International Law Consuls; treaties; conventional and diplomatic relations, Government Prating Office, Washington, 1906, p.771

[37]– محمد صلاح الدين محمد الطواب: المرجع السابق، ص 4

[38]– وهبي غبريال: " العلاقة بين أمريكا وليبيريا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، غير منشورة، جامعة القاهرة، 1968.ص 183

[39] - From Mr. Fish, Secretary of State, To Mr. Seyee American Minister To Liberia, June 16, 1869, Records Of State Department-cited, Moore, J.B.A Digest Of International Law Washington 1906, Vol.5.p.221-221. see also . John Bassett Moore: op.cit .p.766.

[40] -Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, De United States. Department of State , 24 May 1871 , Government Printing Office, Washington, 1871, p-p. 487. 489

[41] - Ibid.

[42] - Bixler ,R.W.: The Foreign Policy of the United States in Liberia, Pageant Press, New York, 1957, p.16

[43] - The Executive Documents Printed by order of The House of Representatives Second Session of the Ford –Second Congress 1871-1872, Government Printing Office, Washington, 1872, p. 487

[44] -Henk Dop, Phillip Robinson : Travel Sketches from Liberia: Johann Büttikofer's 19th Century Rainforest Explorations in West Africa, Brill, Boston, 2013, p. 459

[45] - Henries,A ,D,B : Presidents of the First African Republic, London,1963, p .65

[46] - Henk Dop, Phillip Robinson : op.cit. p 458

[47]- Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, De United States. Department of State , 24 May 1871 ,Government Printing Office, Washington, 1871p 98.

[48]– وهبي غبريال: المرجع السابق، ص 181

[49] - Henri Emmanuel Wauwermans : op.cit.p268

[50] - Ibid :p.268-269

[51] - Peter Duignan, L. H. Gann : The United States and Africa: A History, Cambridge University Press, London,1984 ,. 121

[52]- John-Peter Pham: Liberia portrait of failed state, Reed Press, New York, 2004p. 28

[53]- Charles Spurgeon Johnson: Bitter Canaan The Story Of The Negro Republic, I introductory Essay By John Stanfield, London, 2000, p. 119

[54]- Domie Jean-Marie Dore :op.cit. p.29

[55]- Henk Dop, Phillip Robinson: op.cit. p. 471
[56] -Ludovic Drapeyron : Revue de géographie, Institut Géographique De Paris, Paris, Janvier- Juin 1896, p. 203
[57] - Clarence Clendenen, Robert Collins, Peter Duignan: op.cit. p. 37-38
[58] - Boahen .A.Adu : Consensus, Conflict, and Change: A Sociological Introduction to African , East African Educational Publishers Ltd, Nairobi, p 17.
[59]- Adelaide Cromwell Hill And Martin kilson: Apropos of Africa: Sentiments of Negro American Leaders on Africa from the 1800s to the 1950s, Frank Cass and Company Limited, London, 1969, p. 94.
[60] -Moïse Léonard Jamfa Chiadjeu: Comment comprendre la "crise" de l'Etat postcolonial en Afrique?, Peter Lang, New York. 2005, p. 115
[61] -Brownlie, Ian R. Burns : African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopédie, University Of California Press, London, 1979. p. 381-382
[62] - convention Between her Majesty and the President of the Republic of Liberia for the settlement of certain claims preferred by British Subjects against the Republic of Liberia, and for the settlement of the nort-western Boundaries of the Republic, Signed at Freetown, Nov.11,1885.
[63] -Stanley Diamond : Theory and Practice: Essays presented to Gene Weltfish, Mouton, New York, 1980, p. 133
[64] -Great Britain: Hertslet's commercial treaties; A collection of treaties and conventions, between Great Britain and foreign powers, and of the laws, ... relate to commerce and navigation, slavery, Volume 17, London, 1890, p. 823-825
[65] - Henries : op.cit. p. 73
[66] - David P. Kilroy: For Race and Country: The Life and Career of Colonel Charles Young, London, 2003, p. 78-80